

Distr.: Limited
4 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الثانية

البند ٥١ (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد

الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من مقررة اللجنة، السيدة فانيسا غوميش (البرتغال) استناداً إلى
مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/61/L.6

أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير أيضاً إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية^(١)، التي تسلم
بأن التمويل بديون مستحقة عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار العام والاستثمار الخاص،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر
٢٠٠٠^(٢)،

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم
المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٣)،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التحسن في حالة الدين الخارجي للبلدان النامية كمجموعة في غضون السنة الماضية، ولكن تشعر بالقلق لاستمرار وحدود عدد من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تزال تواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونها الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بنجاح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمكين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ ترحب أيضا بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي ستمكّن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من زيادة نفقاتها بشكل ملحوظ على الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية، تمشيا مع الأولويات والخطط الإنمائية الوطنية،

وإذ تؤكد أهمية التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تعترضها صعوبات في بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تعرب عن قلقها لأن بعض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تزال تترزح تحت أعباء ديون ضخمة وعليها أن تتجنب تراكما جديدا لأعباء ديون لا يمكن تحملها بعد بلوغ نقطة الإكمال في إطار المبادرة،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الديون في الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية على الصعيد الوطني، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وضرورة قيام البلدان بتوجيه الموارد المالية المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، خاصة عن طريق خفض الديون أو إلغاؤها، نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

(٣) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ هي مقتنعة بأن تعزيز وصول البضائع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم بقدر كبير في قدرة تلك البلدان على تحمل الديون،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٤)؛

٢ - تشدد على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ من شأن التمويل بالاقتراض وتخفيف عبء الديون أن يوفر مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؛

٣ - تشدد أيضًا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤولية عن الحيلولة دون نشوء حالات من عدم القدرة على تحمل الديون؛

٤ - تكرر تأكيد توقف القدرة على تحمل الديون على عدة عوامل متضافرة على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتبرز ضرورة عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، ومع التسليم، في هذا الصدد، بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، تدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، التغيرات الجوهرية الناجمة، في جملة أمور، عن الكوارث الطبيعية والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وإلى أن يواصل تقديم معلومات بهذا الشأن من خلال منتديات التعاون القائمة، بما فيها المنتديات التي تشترك فيها الدول الأعضاء؛

٥ - تؤكد أن القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور، منها النمو الاقتصادي وحشد الموارد المحلية وتوقعات التصدير للبلدان المدينة، وبالتالي فهي تتوقف على هئية بيئة دولية مواتية للتنمية، وإحراز تقدم في اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، وتحقيق نجاح في مواجهة المشاكل الهيكلية للتنمية؛

٦ - ترحب بعرض المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وتدعو إلى تنفيذها بالكامل وفي الإبان وتوفير موارد إضافية لكفالة عدم تقليص القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية؛

(٤) A/61/152.

٧ - تؤكد في هذا الصدد أن تخفيف عبء الديون ليس بديلاً عن مصادر التمويل الأخرى؛

٨ - تحث المانحين على كفالة أن تكون التزاماتهم إزاء المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكملّة لتدفقات المعونة القائمة، وتؤكد أنه لا بد للمانحين المانحين من تقديم تعويض كامل على أساس التقاسم النصف للأعباء عن تكاليف المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين التي تتكبدها المؤسسات المالية ذات الصلة؛

٩ - تلاحظ بقلق أنه بالرغم من التقدم الذي تحقق، فإن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتوصل إلى إدامة قدرتها على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الاقتراض المسؤول والإقراض المسؤول وضرورة مساعدة تلك البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، وذلك بوسائل منها استخدام المنح، والقروض التسهلية، وتبرز أهمية الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المساعدة على كفالة عدم تسبب عمليات الاقتراض الجديدة التي تقوم بها بلدان المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين في تقويض قدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل، وتتطلع إلى استعراض هذا الإطار، وتشجع على تطبيق الإطار المحسّن في قرارات الاقتراض والإقراض؛

١٠ - ترحب بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، بوسائل منها استراتيجيات الحد من الفقر، وأن تهيب بيئة محلية مواتية لتنمية القطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي، وإنشاء أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، وإشاعة مناخ تجاري سليم ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، الدائنين من القطاعين الخاص والعام الذين لا يشاركون بعددً بالكامل في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون، وتدعو مؤسسات التمويل الدولية والجهات المانحة إلى مواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي؛

١١ - تؤكد أن تخفيف عبء الديون يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها نحو أنشطة تخدم أهداف القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف

الإئتمانية للألفية، وتحث البلدان، في هذا الصدد، على توجيه الموارد المفرج عنها بفضل تخفيف عبء الديون، ومن خلال إلغاء الديون وخفضها بوجه خاص، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

١٢ - تدعو إلى النظر في تدابير ومبادرات إضافية ترمي إلى كفالة القدرة الطويلة الأجل على تحمل الديون من خلال زيادة التمويل القائم على المنح، وإلغاء ١٠٠ في المائة من الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والقيام حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، بعمليات هامة لتخفيف عبء الديون أو إعادة هيكلتها لفائدة البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل غير القادرة على تحمل عبء ديونها والتي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك إلى استكشاف آليات من أجل التصدي على نحو شامل لمشاكل الديون التي تعترض تلك البلدان؛

١٣ - تشجع نادي باريس على أن يراعي، عند معالجة مسألة ديون البلدان المدينة المنخفضة والمتوسطة الدخل التي لا تشملها المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قدرة تلك البلدان على تحمل الديون في الأجل المتوسط إضافة إلى الثغرات التي تواجهها في التمويل، وتحيط علما مع التقدير بنهج إيفيان الذي يتبعه نادي باريس في وضع شروط لتخفيف الديون مكيفة حسب الاحتياجات الخاصة للبلدان المدينة مع الإبقاء على عمليات إلغاء الدين بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

١٤ - تؤكد ضرورة التصدي بقوة لمشاكل ديون البلدان النامية المتوسطة الدخل، وفي هذا السياق، تؤكد أهمية نهج إيفيان الذي وضعه نادي باريس كوسيلة عملية لمعالجة هذه المسألة؛

١٥ - تدعو الدائنين والمدينين إلى أن يواصلوا، حسب الاقتضاء، وعلى أساس كل حالة على حدة، استخدام آليات من قبيل عمليات مقايضة الديون لتخفيف عبء الديون الذي لا تقدر على تحمله البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تنوء بعبء ديون لا تستطيع تحمله والتي هي غير مؤهلة لتلقي المساعدة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحيط علما بمناقشات نادي باريس وتقييمه لمقترح "تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإئتمانية للألفية"؛

١٦ - تؤكد ضرورة مواصلة اتخاذ تدابير فعالة، من المستحسن أن تكون ضمن الأطر القائمة، لمعالجة مشاكل ديون أقل البلدان نموا، بوسائل منها إلغاء الديون الثنائية والمتعددة الأطراف المستحقة على أقل البلدان نموا لدائنين من القطاعين العام والخاص؛

١٧ - تكرر دعوها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى إبقاء الآثار العامة المترتبة على الإطار الخاص بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون قيد

الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وتحيط علماً بالكشف عن تقديرات أداء البلدان التي قامت بها المؤسسة الإنمائية الدولية والتي تشكل جزءاً من الإطار؛

١٨ - **تلاحظ** أن وكالات التقييم الائتماني تقوم بدور حاسم في تحديد مدى استفادة البلدان من الأسواق الدولية لرأس المال، وتكاليف ذلك الاقتراض، وفي هذا الصدد تهيب بالمؤسسات المالية والمصرفية الدولية أن تنظر في تعزيز شفافية آليات تقييم المخاطر، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام بارامترات دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة؛

١٩ - **تدعو** البلدان المانحة إلى مواصلة جهودها من أجل زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، آخذة في الاعتبار تحليل قدرة كل بلد على حدة على تحمل الديون، وهو ما من شأنه أن يساهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون في الأجلين المتوسط والطويل، وتسلم بضرورة تمكين البلدان من الاستثمار في عدة قطاعات، منها الصحة والتعليم، مع الحفاظ في الوقت ذاته على القدرة على تحمل الديون؛

٢٠ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به إلى إبداء المرونة، وتؤكد ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، على إنجاز خطوات الإعمار الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

٢١ - **ترحب أيضاً** بجهود الجهات الدائنة وتدعوها إلى إبداء المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية، على أساس كل حالة على حدة حتى تتمكن من التصدي لمشاكل مديونيتها؛

٢٢ - **ترحب كذلك** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به أن يدعم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية في البلدان النامية، وأن يعزز الإدارة المستدامة للديون كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

٢٣ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية وسائر غيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف المعنية، وأصحاب المصلحة، بمواصلة التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية في مجال إدارة الديون؛

٢٤ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير والإجراءات الملائمة لتنفيذ تعهدات واتفاقات وقرارات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسألة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٢٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمن ذلك التقرير تحليلاً شاملاً وموضوعياً لحالة الديون الخارجية ومشاكل خدمة الديون التي تواجه البلدان النامية؛

٢٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والستين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية".